



الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية  
International Islamic Charity Organization

# سياسة الإبلاغ عن المخالفات وحماية المبلغين

الإصدار الثاني  
يوليو 2024

[www.iico.org](http://www.iico.org)

# سياسة الإبلاغ عن المخالفات وحماية المبلغين

الإصدار الثاني  
يوليو 2024

[www.iico.org](http://www.iico.org)



## م. بدر سعود الصميط

مدير عام الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية

### بسم الله الرحمن الرحيم

بفضل الله وتوفيقه، أقرت الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية عبر مجالس اتخاذ القرار مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تعزيز البيئة الشاملة للحوكمة بما يتماشى مع المعايير الدولية والقوانين واللوائح والممارسات ذات الصلة، ومن بينها السياسات الخاصة بالإبلاغ عن المخالفات وحماية المبلغين، وغيرها من سياسات الحوكمة.

وتطمح الهيئة الخيرية من وراء تطبيق سياسات الحوكمة في عملياتها الإجرائية والتشغيلية والتنفيذية إلى العمل على حماية العمل الخيري ودرء الشبهات عنه، وتقديم خدمات راقية ونوعية للمستفيدين، والتزام أقصى درجات الشفافية والنزاهة، ورفع معدلات الأداء والانتاجية، والحد من أي مخاطر محتملة، بالإضافة إلى تعزيز السمعة الطيبة لدولة الكويت بوصفها مركزاً للعمل الإنساني.

وقد اشتملت كل سياسة من هذه السياسات على مجموعة من المواد التي تبين ماهيتها وأهدافها، وخطوات تنفيذها، ونطاق تطبيقاتها، ومسؤوليات المعنيين بها.

تطبق سياسة الإبلاغ عن المخالفات وحماية المبلغين على جميع من يعمل لفائدة الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية بشكل دائم أو مؤقت، سواء كانوا أعضاء في مجلس الإدارة، أو الإدارة التنفيذية، أو عاملين، أو متطوعين، أو مستشارين، أو متعاقدين وغيرهم.

وتهدف هذه السياسة إلى تشجيع كل من يعمل لصالح الهيئة على الإبلاغ عن أي مخالفات أو تهديدات محتملة، وطمأنتهم إلى أن القيام بهذا الأمر آمن ومقبول ولا ينطوي على أي مسؤولية، على أن يلتزم كل مُبلِّغ تحريُّ المصادقية في البلاغ، وتجنب الإشاعات.

وتشمل المخالفات أي ممارسات أو سلوكيات خاطئة، وأي مخالفات جنائية أو مالية، أو الإخلال بأي التزامات قانونية أو تشريعية، أو متطلبات تنظيمية داخلية، أو تلك التي تشكّل خطرًا على الصحة أو السلامة أو البيئة.

ويأتي نشر هذه السياسات بهدف تعميم هذه الثقافة، والالتزام التنظيمي، وتعظيم الشفافية في الأداء، ودعوة القطاع الخيري إلى الإفادة منها، واستلهاهم تجربتها من أجل التشارك معًا في حماية العمل الخيري وحوكمة مؤسساته والعمل على تطويرها، ووضع أساسات متينة لمنظمات مستدامة وعالية الأداء.

## المادة (1): تمهيد

- (1) مع عدم الإخلال بما جاء في التشريعات والقوانين المعمول بها في دولة الكويت، والنظام الأساسي للهيئة الخيرية الإسلامية العالمية («الهيئة»)، وأدلة السياسات المعتمدة في الهيئة تأتي هذه السياسة استكمالاً لها، دون أن تحل محلها، وتفسّر في ضوءها، وبما لا يتعارض مع تعاليم الشريعة الإسلامية السمحة.
- (2) توجب سياسة الإبلاغ عن المخالفات وحماية المبلغين («السياسة») على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع العاملين في الهيئة والمتطوعين فيها الالتزام بمعايير عالية من الأخلاق الشخصية أثناء العمل وممارسة واجباتهم ومسؤولياتهم.
- (3) يجب على كافة من يعمل لصالح الهيئة مراعاة قواعد الصدق والنزاهة أثناء أداء مسؤولياتهم والالتزام بكافة القوانين واللوائح المعمول بها.
- (4) تتوقع الهيئة أن يتم الإبلاغ في وقت مبكر عن أي مخالفة أو تهديد محتمل قد تتعرض له الهيئة أو أي من أصحاب العلاقة أو المستفيدين ومعالجة ذلك بشكل مناسب.

## المادة (2): نطاق وأهداف السياسة

- (1) تطبق هذه السياسة على جميع من يعمل لصالح الهيئة بشكل دائم أو مؤقت، سواء كانوا أعضاء في مجلس الإدارة، أو الإدارة التنفيذية، أو عاملين، أو متطوعين، أو مستشارين، أو متعاقدين، بصرف النظر عن طبيعة علاقتهم بالهيئة ومناصبهم فيها، وبدون أي استثناء.
- (2) يمكن لأي من أصحاب العلاقة الآخرين من مستفيدين ومانحين ومتبرعين وغيرهم الإبلاغ عن أي مخالفة أو تهديد محتمل فور العلم بها.

3) يشمل النطاق الزمني للإبلاغ عن المخالفات الوارد ذكرها في هذه السياسة الإبلاغ عن أي مخالفة سواء وقعت في الماضي، أو مزامنة الإبلاغ عنها، أو من المحتمل أن تقع مستقبلاً.

4) تهدف هذه السياسة إلى:

أ) تشجيع كل من يعمل لصالح الهيئة للإبلاغ عن أية مخالفات أو تهديدات محتملة، وطمأنتهم إلى أن القيام بهذا الأمر آمن ومقبول ولا ينطوي على أي مسؤولية.

ب) إتاحة الفرصة لكل من يعمل لصالح الهيئة للإبلاغ عن المخالفات أو تهديدات محتملة، وضمان عدم تعرضهم للانتقام أو الإيذاء نتيجة لذلك، وتضمن السياسة عدم تعرض مقدم البلاغ لخطر فقدان وظيفته أو منصبه أو مكانته الاجتماعية في الهيئة ولأي شكل من أشكال العقاب نتيجة قيامه بالإبلاغ عن أية مخالفة، شريطة أن يتم الإبلاغ عن المخالفة بحسن نية وأن تتوفر لدى مقدم البلاغ معطيات اشتباه صادقة ومعقولة، ولا يهمل إذا اتضح بعد ذلك بأنه مخطئ.

ج) توفير أي معلومة من شأنها إرشاد إدارة الهيئة إلى الاضطلاع بواجباتها، من خلال الإبلاغ عن المخالفات أو التهديدات المحتملة.

د) تقديم الاقتراحات والحلول التي تساعد في تطوير العمل والأداء وتحسين بيئة العمل وفق معايير حفظ الحقوق وتعزيز روح المشاركة والمسؤولية.

هـ) الارتقاء بمستوى التواصل والشفافية

### المادة (3): المخالفات

تشمل المخالفات أي ممارسات أو سلوكيات خاطئة، وأي مخالفات جنائية أو مالية أو الإخلال بأي التزامات قانونية أو تشريعية أو متطلبات تنظيمية داخلية أو تلك التي تشكل خطراً على الصحة أو السلامة أو البيئة، وتشمل المخالفات التي يتوجب الإبلاغ

عنها، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- 1) السلوك غير القانوني و/أو غير الأخلاقي.
- 2) إمكانية الاحتيال (بما في ذلك الفساد والاختلاس والتلاعب بالبيانات المحاسبية و/أو المالية)
- 3) التعمد في إخفاء أو إتلاف الوثائق الرسمية، وإخفاء أو إعاقة وصول معلومات تحتاجها طبيعة عمل الهيئة.
- 4) سوء التصرف بشكل عام، ومنها سوء التصرف المالي (بما في ذلك ادعاء النفقات الكاذبة، إساءة استخدام الأشياء القيمة، عمليات غسل الأموال أو دعم لجهات مشبوهة).
- 5) عدم الإفصاح عن حالات تعارض المصالح (مثل استخدام شخص منصبه في الهيئة لتعزيز مصالحه الخاصة أو مصالح الآخرين فوق مصلحة الهيئة).
- 6) الجرائم الجنائية المرتكبة، أو التي يتم ارتكابها، أو التي يحتمل ارتكابها أيا كان نوعها.
- 7) عدم الالتزام بالسياسات وأنظمة وقواعد الرقابة الداخلية أو تطبيقها بصورة غير صحيحة.
- 8) الإفصاح عن معلومات سرية بطريقة غير قانونية.
- 9) تهديد صحة وسلامة العاملين في الهيئة والمتعاملين معها.
- 10) انتهاك قواعد السلوك المهني والسلوك غير الأخلاقي.
- 11) السلوكيات أو التصرفات الخاطئة أو اللاأخلاقية وغير اللائقة أو المخالفة للنظام العام والآداب، وتشمل السلوكيات التي من شأنها تشويه سمعة الهيئة، أو تعرضها للنقد، أو إلحاق الضرر بها جراء التصرفات غير اللائقة، أو المخالفة للنظام العام والآداب.
- 12) الحصول على منافع أو مكافآت غير مستحقة من جهة خارجية لمنح تلك الجهة معاملة تفضيلية غير مبررة.

- (13) سوء استخدام الصلاحيات أو السلطات القانونية.
- (14) سوء استخدام ممتلكات الهيئة أو الأصول المملوكة لها من خلال الاستخدام غير المصرح به، أو المتجاوز للصلاحيات، أو سوء الاستخدام الذي من شأنه المخاطرة بسلامة ممتلكات الهيئة وأصولها.
- (15) الأفعال أو الأعمال التي تخالف القوانين والأنظمة المعمول بها والنظام الأساسي للهيئة والأنظمة ذات العلاقة والحاكمة لأعمال الهيئة.
- (16) التستر وعدم الإبلاغ فيما يتعلق بأي من المسائل المذكورة أعلاه.

#### المادة (4): التزامات المبلغ عن المخالفة

- (1) يلتزم كل مُبَلِّغ عن مخالفة بالآتي:
  - (أ) تحري المصادقية في البلاغ، وذلك بتجنب الإشاعات، والمخاوف، والمزاعم غير المرتكزة على أساس من الواقع.
  - (ب) التزام الموضوعية في البلاغ والبعد عن الخلافات الشخصية، والشائعات، والانتقام، والإيقاع بالآخرين حسني النية، أو تشويه سمعتهم، أو استغلال الإبلاغ أو توظيفه لتحقيق مكاسب شخصية، أو لزعزعة الثقة بالهيئة أو العاملين فيها أو المتعاونين معها.
  - (ج) الدقة في نقل الخبر، والوضوح في لغة الإبلاغ، وتجنب الرموز أو الإشارات غير المفهومة، أو المعلومات الناقصة أو المجزأة، وإيضاح كافة التفاصيل ذات العلاقة بالبلاغ، والتي من شأنها الإرشاد إلى حالة المخالفة ووصفها، ومكانها، وإرفاق ما من شأنه إعطاء تفاصيل وأدلة للمخالفة ما أمكن ذلك وبما يتفق وطبيعة المخالفة.
  - (د) سرعة الإبلاغ عن المخالفة في أقرب فرصة متاحة.
  - (هـ) المحافظة على سرية البلاغ المقدم من قبله وعدم كشفه لأي شخص داخل الهيئة أو خارجها إلا بما يُحقق الصالح العام للهيئة.

- و) عدم إجراء أية تحقيقات بنفسه حول البلاغ.
- ز) قبول أحكام وشروط الإبلاغ عن المخالفة الواردة في هذه السياسة.
- 2) يتحمل المبلِّغ نتيجة المزاعم الكاذبة أو غير الصحيحة أو الكيدية في حال أدت إلى تشويه سمعة الهيئة أو أحد العاملين فيها أو إلى أي شكل من أشكال الإيذاء، ويحق للهيئة اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق المبلِّغ إذا كان أحد العاملين فيها ومقاضاته أمام الجهات القضائية للتعويض عن الضرر سواء كان موظف أو من الغير.

### المادة (5): الضمانات

- 1) من أجل حماية المصلحة الشخصية للمبلِّغ، فإن هذه السياسة تضمن:
- أ) عدم الكشف عن هوية مقدم البلاغ عند عدم رغبته في ذلك، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.
- ب) عدم إيذاء مقدم البلاغ بسبب الإبلاغ عن المخالفات وفق هذه السياسة.
- 2) تلتزم الهيئة بالتعامل مع الإبلاغ عن أي مخالفة بطريقة عادلة ومناسبة، ولكنها لا تضمن أن تنسجم طريقة معالجة البلاغ مع رغبات مقدم البلاغ.
- 3) تلتزم الهيئة بالتالي وفق اللوائح المنظمة للعمل فيها:
- أ) اتخاذ الإجراءات التصحيحية للمخالفة في حال أفرزت التحقيقات عن المخالفة المبلغ عنها، وجود أسباب حقيقية تدعو لاتخاذ إجراءات تصحيحية دون تأخير من شأنه مفاقمة المخالفة، أو فوات حق الهيئة في اتخاذ الإجراء الملائم في الوقت المناسب.
- ب) مراعاة مصلحة الهيئة في المقام الأول، وفي الوقت ذاته تعمل على تحقيق التوازن بين حق أي عامل في الهيئة أو أي من المبلغين على التحدث بحرية وإبداء مخاوفهم وقلقهم، وبين حق الهيئة والعاملين فيها وإدارتها بحمايتهم ضد الاتهامات الكاذبة أو الضارة بسمعتهم دون مسوغ.

- ج) توفير وسائل الإبلاغ عن المخالفة بما يحقق سرعة وسهولة الإبلاغ، وتلتزم بنشر بيانات الاتصال في مكان ظاهر، وعبر موقع الهيئة الإلكتروني.
- د) تفقد كافة البلاغات على نحو دوري ومنتظم بما يحقق التعامل مع البلاغ في أقرب وقت متاح.
- هـ) حفظ جميع المكالمات والرسائل الإلكترونية والصوتية، والوثائق ذات العلاقة بأي بلاغ عن أي مخالفة، وتطبيق أي قواعد أو إجراءات سارية تتعلق بإدارة وحفظ وإتلاف الوثائق في الهيئة.

### المادة (6): إجراءات الإبلاغ عن مخالفة

- 1) يفضل الإبلاغ عن المخالفة بصورة مبكرة حتى يسهل اتخاذ الإجراء المناسب في حينه.
- 2) على الرغم من أنه لا يطلب من مقدم البلاغ إثبات صحة البلاغ، إلا أنه يجب أن يكون قادرا على إثبات أنه قدم البلاغ بحسن نية.
- 3) يتم تقديم البلاغ خطيا (وفق النموذج المرفق) عن طريق رسائل إلكترونية عن طريق البريد الإلكتروني للهيئة [complaints@iico.org](mailto:complaints@iico.org).

### المادة (7): معالجة البلاغ

- يعتمد الإجراء المتخذ بخصوص الإبلاغ عن أي مخالفة وفق هذه السياسة على طبيعة المخالفة ذاتها. ويتم اتباع الخطوات التالية في معالجة أي بلاغ:
- 1) يقوم مستلم البلاغ باطلاع مدير عام الهيئة (إذا لم يكن البلاغ موجهًا ضده) على مضمون البلاغ خلال خمسة (5) أيام عمل من استلام البلاغ. وإذا كان البلاغ ضد مدير عام الهيئة؛ يقوم مستلم البلاغ باطلاع رئيس مجلس الإدارة على

- مضمون البلاغ خلال خمسة (5) أيام عمل من استلام البلاغ.
- (2) يتم تزويد مقدم البلاغ خلال خمسة (5) أيام عمل بإشعار استلام البلاغ وبرقم البلاغ ورقم هاتف للتواصل.
  - (3) يتم إجراء مراجعة أولية من قبل المعنيين لتحديد ما إذا كان يتوجب إجراء تحقيق للوقوف على صحة البلاغ (.)
  - (4) إذا تبين أن البلاغ غير صحيح، فلن يتم إجراء أي تحقيق إضافي، ويكون هذا القرار نهائياً وغير قابل لإعادة النظر ما لم يتم تقديم إثباتات إضافية بخصوص البلاغ.
  - (5) إذا تبين أن البلاغ يستند الى معطيات معقولة ومبررة، يتم إحالة البلاغ إلى لجنة مختصة بالتحقيق في البلاغات بهدف إصدار التوصية المناسبة.
  - (6) يجب على اللجنة الانتهاء من التحقيق في البلاغ وإصدار التوصية خلال خمسة عشرة (15) يوم عمل من تاريخ إحالة البلاغ، ما لم تقتضي طبيعة البلاغ وموضوعه مدة إضافية وذلك بعد الحصول على موافقة مدير عام الهيئة.
  - (7) ترفع اللجنة توصياتها الى مدير عام الهيئة للمصادقة والاعتماد.
  - (8) يتم تحديد الإجراءات التأديبية المترتبة على المخالفة وفق سياسات الهيئة وقانون العمل الساري المفعول.
  - (9) متى كان ذلك ممكناً، تزويد مقدم البلاغ بمعطيات عن أي تحقيق يتم إجراؤه. ومع ذلك، لا يجوز إعلام مقدم البلاغ بأي إجراءات تأديبية أو غيرها مما قد يترتب عليه إخلال الهيئة بالتزامات السرية تجاه شخص آخر.

### المادة (8): الإبلاغ عن شبهات مرتبطة بعمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب

- (1) يجب على الهيئة بشكل عام مراعاة الأحكام الخاصة بنظام مكافحة غسل الأموال في دولة الكويت.
- (2) يجب على الهيئة إذا توافرت لديها أسباب معقولة للاشتباه في أن الأموال الواردة

- أو بعضها تمثل حصيلة نشاط إجرامي، أو مرتبطة بعمليات غسل أموال، أو تمويل إرهاب، أو أنها ستستخدم في العمليات السابقة؛ اتخاذ الإجراءات الآتية:
- (أ) إبلاغ وحدة التحريات المالية من خلال مدير مكتب الامتثال وإدارة المخاطر في الهيئة فوراً وبشكل مباشر بعد أخذ موافقة مدير عام الهيئة.
- (ب) إعداد تقرير مفصل يتضمن جميع البيانات والمعلومات المتوافرة لديها عن تلك الحالة والأطراف ذات الصلة، وتزويد وحدة التحريات المالية به.
- (ج) عدم تحذير المعنيين بالبلاغ من وجود شبهات حول نشاطاتهم.
- (3) مدير مكتب الامتثال وإدارة المخاطر في الهيئة هو المسؤول عن التدقيق والمراجعة والالتزام بكل ما ورد في قوانين وأنظمة دولة الكويت الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

### المادة (9): مخالفة السياسة

- (1) مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات المطبقة في دولة الكويت وبما ورد في «لائحة نظام الموظفين والعاملين في الهيئة»، فيحق للهيئة فرض جزاء على المخالف في حال أخفق في الالتزام بأحكام هذه السياسة، ولم يفصح عما علمه من مخالفات؛ فإن المخالف يتحمل وحده آثار عدم الكشف عن المخالفة بما في ذلك أي عقوبة تفرض من الجهات الرسمية أو الرقابية، وتعويض الهيئة عن الضرر الذي أصابها، جراء عدم الكشف عنها وإرشاد الهيئة للقيام بواجباتها تجاهها.
- (2) يحق للهيئة متى ثبت لديها أن أي من العاملين لديها أو المتعاونين معها قد أخفق في الإفصاح عن المخالفة، أن تقوم بإجراءات تأديبية، وفقاً للائحة نظام الموظفين والعاملين في الهيئة، أو قانونية حسب القوانين والتشريعات المطبقة في دولة الكويت.
- (3) لا يؤثر توقيع أي عقوبة تأديبية أو قانونية على المخالف لهذه السياسة على حق الهيئة في التعويض عن الضرر الذي أصابها جراء عدم إبلاغها بالمخالفة.

## المادة (10): اعتماد ونشر وتنفيذ ومراجعة السياسة

- (1) يقوم مدير مكتب الامتثال وإدارة المخاطر بعمل مراجعة دورية لهذه السياسة (بحد أقصى كل ثلاث سنوات) وكلما دعت الضرورة، وذلك لضمان تماشيها مع القوانين والأنظمة السارية في دولة الكويت وأفضل الممارسات في القطاع الخيري، ومن ثم يقوم برفع تقرير بنتائج المراجعة إلى مدير عام الهيئة.
- (2) تُعتمد هذه السياسة وأي تعديل لاحق عليها من مجلس الإدارة، ويتم العمل بها من تاريخ الاعتماد.
- (3) يبلغ بهذه السياسة جميع أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة من المجلس وجميع العاملين في الهيئة.

## ملحق

### نموذج إبلاغ عن مخالفة

معلومات مقدم البلاغ (يمكن عدم تعبئة هذا الجزء إذا لم يرغب مقدم البلاغ بكشف هويته)	
	الاسم
	الدور الوظيفي
	الإدارة
	الموقع
	رقم الهاتف
	البريد الإلكتروني
	معلومات صندوق البريد
معلومات مرتكب المخالفة	
	الاسم
	الدور الوظيفي
	الإدارة
	رقم الهاتف
	البريد الإلكتروني
معلومات الشهود (إن وجدوا، وبالإمكان إرفاق ورقة إضافية في حالة وجود أكثر من شاهد)	
	الاسم
	الدور الوظيفي
	الإدارة
	رقم الهاتف
	البريد الإلكتروني

التفاصيل	
	طبيعة ونوع المخالفة
	تاريخ ارتكاب المخالفة
	تاريخ العلم بالمخالفة
	مكان حدوث المخالفة
-	تفاصيل البيانات أو المستندات
-	التي تثبت ارتكاب المخالفة
-	
-	أسماء أشخاص آخرين اشتركوا
-	في ارتكاب المخالفة
-	
	أية معلومات أو تفاصيل أخرى
	تاريخ تقديم البلاغ
	التوقيع



المهيمه الخيرية الاسلاميه العالميه  
International Islamic Charity Organization

**1808 300**

[www.iico.org](http://www.iico.org)



[khayriyanet](https://www.khayriyanet.com)